



مستفيدة من استمرار الزخم الشرائي وتنامي اهتمام المستثمرين ببورصة الكويت منذ بداية العام الحالي

صناديق الأسهم تواصل الأداء القوي.. بمكاسب بين 1,7% و10,77%

■ الأداء الإيجابي يعكس قدرة مديري الاستثمار على التكيف مع المتغيرات السوقية واستغلال الفرص بفاعلية ■ تحسن نتائج الشركات والتوزيعات ساهما في جذب مزيد من الاستثمارات وتعزيز ثقة المستثمرين في السوق

أداء صناديق الأسهم الكويتية منذ بداية 2025

استمرار الزخم الشرائي وزيادة اهتمام المستثمرين

مكاسب بين 0,34% و5,44% خلال فبراير

مكاسب بين 1,7% و10,77% منذ بداية العام

التوقعات المستقبلية

استمرار الأداء الإيجابي خلال 2025 بدعم من:

- تحسن أرباح الشركات
- ارتفاع السيولة بالسوق
- تعزيز ثقة المستثمرين

أداء الصناديق في شهرين

كويتية تقليدية: بين 5,3% و10,77%
كويتية إسلامية: بين 6,96% و10,52%
خليجية تقليدية: بين 1,7% و6%
خليجية إسلامية: بين 2,02% و5,76%
عربية تقليدية: بين 4,33% و6,82%
عربية إسلامية: بين 3,96% و5,52%

شريف حمدي

شهد أغلب صناديق الأسهم الكويتية أداء إيجابياً خلال شهر فبراير الماضي، مستفيدة من استمرار الزخم في بورصة الكويت الذي امتد خلال الشهرين الماضيين (يناير وفبراير 2025)، وقد انعكس هذا الأداء الإيجابي على كفاءة مديري الاستثمار في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات والشركات ذات الأداء التشغيلي القوي، حيث تراوحت مكاسب صناديق الاستثمار خلال الشهر الماضي بين 0,34% و5,44%، ما رفع المكاسب منذ بداية العام إلى نطاق يتراوح بين 1,7% و10,77%.

وجاءت مكاسب الصناديق بالتزامن مع الأداء الإيجابي للبورصة خلال الشهر الماضي، حيث ارتفعت القيمة السوقية بنحو 1,87 مليار دينار لتصل إلى 47,94 مليار دينار بنهاية فبراير، مقارنة بـ 46,07 مليار دينار في نهاية يناير، وقد ساهم في ذلك تحسن نتائج الشركات المدرجة، مما انعكس إيجاباً على تقييمات الصناديق الاستثمارية وزيادة السيولة في السوق، مدفوعة بعودة المستثمرين الأفراد والمؤسسات، فضلاً عن تنامي اهتمام المستثمرين بالسوق الكويتي.

أداء الصناديق الكويتية

حققت الصناديق الكويتية التقليدية أداءً قوياً خلال فبراير، حيث تصدر صندوق الرائد للاستثمار المدعوم من الكويتية للاستثمار قائمة الصناديق بأداء شهري بلغ 5,44%، تلاه صندوق كامكو الاستثماري بنسبة 5,19%، ثم صندوق الساحل الاستثماري بنسبة 4,92%، تلاه صندوق المركز للاستثمار والتطوير بـ 4,9%، وصندوق الأهلي الكويتي بـ 4,7%.

أما من حيث الأداء منذ بداية العام، فقد تصدر صندوق كامكو مؤشر السوق الأول بمكاسب بلغت 10,77%، يليه الصندوق الأهلي الكويتي بنسبة 10,28%، يليه الرائد للاستثمار بـ 9,45%، ثم الوطني للأسهم الكويتية بـ 9,43%، ولجهة الصناديق الكويتية الإسلامية، تصدر صندوق كامكو الإسلامي أداءً شهرياً بلغ 4,4%، تلاه صندوق بيتك كابتال للسوق الأول بـ 4,02%، ثم صندوق الفجر بنسبة 3,90%، وصندوق الكويت الاستثماري بـ 3,31%، وعلى صعيد الأداء منذ بداية العام، واصل صندوق كامكو الإسلامي

زخم شرائي على شريحة متقاة بالأسهم القيادية.. وتداولات نشطة في «الرئيسي»

219 مليون دينار سيولة و150,8 مليوناً مكاسب البورصة

شريف حمدي

أنهت بورصة الكويت جلسة تداولات أمس على قفزة في معدلات السيولة إلى مستوى 219 مليون دينار، بمكاسب سوقية بلغت 150,8 مليون دينار.

يأتي ذلك وسط زخم في التداولات، مدفوعاً بعودة التداولات النشطة على أسهم متقاة في السوق الأول وسط عمليات شرائية على شريحة واسعة من الأسهم القيادية وعلى رأسها الأسهم المصرفية، إلى جانب استمرار التداولات النشطة على الأسهم الصغيرة والمتوسطة بالسوق الرئيسي، والتي جذبت غالبية السيولة خلال الجلسة وتفصيلاً:

أغلقت بورصة الكويت أمس على تباين في أداء مؤشرات الرئيسية، إذ ارتفع مؤشر السوق العام 0,32% بنحو 25,48 نقطة إلى 8067,36 نقطة، والسوق الأول 0,41% بواقع 35,36 نقطة إلى 8604,68 نقاط، وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 0,12% بواقع 8,66 نقاط إلى 7510,49.

وبلغ حجم السيولة المتداولة خلال الجلسة نحو 219,1 مليون دينار، تداولت على 122 سهماً شهد 60 منها ارتفاعاً وانخفض 45 وبقي 17 سهماً من دون تغيير. واستحوذ السوق الأول على 27,7% من السيولة بواقع 60,76 مليون دينار تداولت على 33 سهماً شهد 18 منها ارتفاعاً وانخفض 12 سهماً وبقي 3 أسهم من دون تغيير. وسيطر السوق الرئيسي على 72,26% من سيولة السوق بواقع 158,34 مليون دينار تداولت على 89

شبهة المستثمرين والمتداولين في السوق مفتحة بعد تصريحات وزيرة المالية بشأن قرب إقرار القانون

«البورصة»: نتطلع للعمل مع الحكومة لتداول أدوات «الدين العام»



الدخل الثابت» سبباً للعمل في 27 أبريل وتستهدف السندات والصكوك

علي إبراهيم

تستعد الكويت لإقرار قانون الدين العام بعدما توقفت عن إصدار أدوات الدين منذ عام 2017 بسبب انتهاء أجل قانون الدين العام القديم، وأعلنت وزيرة المالية وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار نورة الفصام، في مناسبات عدة، أن الكويت مستعدة لطرح أبواب أسواق الدين العالمية مرة أخرى قريباً، وأن قانون الدين العام في مراحله الأخيرة، وأنه يعد أداة تمويلية تركزها وتوجهها بشكل رئيسي للاستثمار في مشاريع البنية التحتية.

وفتحت تصريحات الوزيرة الفصام شبهة المستثمرين في بورصة الكويت الذين بدأوا يطرحون أسئلة حول القانون ومدى توافر آليات لتداول أدوات الدين في بورصة الكويت، خلال مؤتمر المحللين عن الربع الرابع لشركة بورصة الكويت.

في هذا الصدد، أشارت رئيس قطاع الأسواق في بورصة الكويت نورة العبدالكريم إلى أن منصة الدخل الثابت التي ستنفذ العمل في 27 أبريل المقبل تستهدف السندات والصكوك، كما أن البورصة تتطلع للعمل مع الحكومة لتوفير مكان لتداول تلك الأوراق المالية.

وقالت العبدالكريم «منصة الدخل الثابت التي نعمل عليها حالياً تستهدف الدخل الثابت للشركات أي السندات والصكوك، علاوة على ذلك ليس لدينا الكثير من التفاصيل حول قانون الدين العام والحجم المتوقع للإصدار وتكرار الإصدارات، ومع ذلك بمجرد صدور القانون وتقديم المزيد من التفاصيل نتطلع للعمل مع الحكومة لتوفير مكان لتداول تلك الأوراق المالية، إذا كان ذلك ضمن خطتها، أما بالنسبة للتاريخ المستهدف سنبدأ منصة الدخل الثابت العمل جنباً إلى جنب مع نظام الطرف المقابل المركزي ccp في 27 أبريل».

وتظهر التجارب الدولية أنه يمكن للبورصات إيجاد سوق لتداول أدوات الدين العام للدولة إذ نشطت منصات مخصصة

4 فوائد للحكومة

ويحقق تداول أدوات الدين العام في البورصات المحلية فوائد مزدوجة إذ يدفع نحو تعزيز السيولة إذ يمكن للمستثمرين الجيع والشراء بحرية، ما يسهل عليهم الحصول على سيولة عند الحاجة، وسط شفافية في التسعير إذ تعكس الأسعار العرض والطلب الفعلي، ما يحسن من كفاءة السوق، إلى جانب تنوع مصادر التمويل، حيث تساهم الأسواق الثانوية الحكومات على إصدار أدوات جديدة بمرور أكبر، وصولاً إلى جذب المستثمرين الأجانب إذ يتيح التداول في البورصات المنظمة للمستثمرين الدوليين دخول السوق بسهولة، وهو ما يسرع شهيتهم تجاه السوق الكويتي ويرفع من معدلات استقطاب استثماراتهم.

يحقق تداول أدوات الدين في البورصة 4 من الفوائد للحكومة كالتالي:

- 1- تحسين السيولة وتسهيل التمويل:** فعند إدراج أدوات الدين الحكومية في سوق الدخل الثابت، يصبح من السهل على الحكومة إصدار أدوات دين جديدة بمرور أكبر، كما يمكن للحكومة الاستفادة من الأسواق الثانوية لتجديد الديون الحالية أو تمويل مشاريع جديدة.
- 2- توسيع قاعدة المستثمرين:** فالتداول في منصة منظمة يجذب المستثمرين المحليين والأجانب، بما في ذلك المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار، ويتيح ذلك للحكومة تنوع مصادر التمويل والحد من الاعتماد على عدد محدود من المقرضين.
- 3- شفافية التسعير:** إذ تعزز الأسواق الثانوية الشفافية في تحديد أسعار الفائدة والعوائد بناء على العرض والطلب، ويساعد ذلك الحكومة على تقييم تكاليف الاقتراض واتخاذ قرارات اقتصادية مبنية على بيانات دقيقة.
- 4- تحسين التصنيف الائتماني:** إذ يمكن أن يساهم التداول النشط في تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني، ما قد يؤدي إلى تحسين التصنيف الائتماني للدولة، وبالتالي تقليل تكاليف الاقتراض على المدى الطويل.

كما يحقق تداول أدوات الدين فوائد للحكومة، فإن منافعه تطول أيضاً المستثمرين والمتداولين من خلال 4 فوائد رئيسية كالتالي:

- 1- السيولة والمرور:** إذ يتيح السوق الثانوي للمستثمرين بيع أدوات الدين قبل موعد الاستحقاق، ما يوفر لهم سيولة فورية عند الحاجة.
- 2- تنوع المحافظ الاستثمارية:** إذ تعتبر أدوات الدين الحكومية استثماراً آمناً نسبياً، ما يساعد المستثمرين على موازنة المخاطر في محافظهم.
- 3- فرص الربح من تحركات الأسعار:** إذ يمكن للمستثمرين الاستفادة من التغيرات في أسعار السندات والعوائد من خلال التداول في السوق الثانوي.
- 4- عوائد ثابتة ومنظمة:** إذ تتيح السندات الحكومية الحصول على عوائد دورية وثابتة، وهو ما يجذب المستثمرين الباحثين عن دخل مستقر.